ذات اضافه اى لها تعلق بالغير واضافه اليه كالعلم والقدرة واضافه محضه
كالمعيه والقبليه وفي عدادها صفات السلب ولا يجوز بالنسبه الى ذاته تعالى
التغيير في القسم الاول مطلقا ولا في الثاني نفسه ويجوز في تعلقه واما الثالث
فيجوز التغيير فيه مطلقا قوله فان القدرة الى قوله لكن مع انضمام الارادة
بتخصص احد الجانبين اى وحينئذ فلا حاجة الى مبدا التكوين غير القدرة
المؤثره فيه بواسطه الارادة المتعلقه به قوله والمكون حادث لحدوث
التعلق لو علل حدوث المكون بكون التعلق الازلي بوجوده في وقت
مخصوص لكان انسب بما في المتن قوله وهذا التحقيق ما يقال اى ما قاله
الصابوني في البدايه قوله وان تعلق اي ان تعلق وجود العالم بذات
الله تعالى او صفه من صفاته فاما ان يستلزم ذلك المتعلق بفتح اللام لقدمه
قدم ما يتعلق وجوده به فيلزم قدم العالم لان المتعلق لا ينفك عن المتعلق
واما ان لا يستلزم ذلك المتعلق قدم العالم وهو المراد بقوله او لا فالتكوين
كذلك اي قديم مع حدوث المكون به قوله وما يقال قاله صاحب العمده
جوابا لاستدلال القائلين لحدوث التكوين وحاصله منع الملازمه في قوله
ولو كان قديما لزم قدم المكونات قوله بهذا المعنى هو كون الشي لوجوده ابتدا
وهو مسبوق بالعدم قوله بالاختيار اي ليكون الحدوث بالمعنى الذي عند
المتكلمين دون الاخر الذي ذهب اليه الفلاسفه وفسروا الحدوث
الذاتي بنا عليه بتعلق وجوده بالغير وقوله بدليل لا يتوقف على حدوث العالم
احتراز عن دليل يتوقف على حدوث العالم لاستلزامه الدور فانه حينئذ يكون
اثبات حدوثه متوقفا على اثبات صدوره بالاختيار واثبات صدوره
بالاختيار متوقفا على اثبات حدوثه فيدور قوله ومن ههنا اى من
ان الحادث ما لوجوده بدايه والقديم خلافه يعني ان التنصيص في
المتن وغيره على تكون كل جزء من اجزا العالم انما يصلح للاشارة الى الرد على الفلاسفه

الزاعمين

٢٥

الزاعمين لعدم بعض اجزا العالم كالهيولى مثلا اذا فسرنا الحادث بالمسبوق
بالعدم والقديم بخلافه ليكون نفيا لقولهم بقدمها فانهم قائلون بقدمها بمعنى
عدم المسبوقيه بالعدم لا بمعنى عدم تعلق وجودها بالغير قوله والحاصل
اي حاصل الجواب الذي اشار اليه المصنف بقوله وهو تكوينه للعالم الى
اخره انا لا نسلم انه لا يتصور بضم اوله اي لا يتعقل التكوين بدون وجود
المكون قوله وان وزانه معه اي ولا نسلم ان وزان التكوين مع المكون
بفتح الواو وهو وزان الضرب مع المضروب فهو جواب عن الاعتراض على قول
الحنفيه التكوين قديم بان قدمه يقتضي قدم المكون اذ التكوين والمكون
كالضرب والمضروب وحاصل الجواب منع صحة الفرق بان الضرب صفة
اضافيه لا تتصور بدون المضافين والتكوين صفة حقيقيه لا يتوقف تحققها
على وجود المضافين لانها مبدا الاضافه التي هي الاخراج من العدم الى
الوجود لا عين تلك الاضافه كما هو ظاهر عبارة المشايخ حيث قالوا التكوين
هو اخراج من العدم الى الوجود لانه يستلزم كون القول بتحققها دون المكون
مكابره لاستحالة تحقق النسبة بدون المنتسبين قوله فلا يندفع ما يقال اي
لا يندفع ما يرد على عبارة المشايخ من لزوم المكابره وانكار الضروري بما قال
وهو ما وقع في العمده لابي البركات النسفي وجه عدم الاندفاع به انه يشتمل على
ان التكوين فعل الله سبحانه بمعنى الاخراج من العدم اذ لا تعرض فيه لذلك
ثم ان كون الفعل المذكور ازليا في محل المنع انما الازلي الصفه التي هي مبدا
الفعل قوله اذ لو تأخر اي وجود المفعول اي المضروب في الزمن عن وجود
الضرب لانعدم هو اي الضرب لكونه عرضا لا يبقى زمانين فلا يؤثر بعد عدمه
قوله وهو غير المكون عندنا كلام مستانف يشير به المصنف الى رد ما
نقل عن الاشعري من ان التاثير نفس الاثر والتكوين عين المكون بفتح
الواو ولما كان هذا بظاهره فاسدا للوازم الفاسدة المذكورة في الشرح نبه

Copyright © King Saud University